خادم الحرمين الشريفين يستقبل عدداً من سفراء المملكة المعيّنين لدى عدد من الدول (ص٦٠)

قرآن كريم

قال تعالى :

﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُوراً وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللهُ ذَلِكَ إِلاَّ بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾

[يونس رقم : ٥]

٦٠ صفحة •• الثمن ٣ ريالات سعودية

المدينة

وكذلك أوحينا إليك قرآنا عربيا لتنذر أم القرى ومن حولها

أسسها
جلالة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود رحمه الله
١٣٤٣هـ ١٩٢٤م
تصدر عن وزارة الثقافة والإعلام
المشرف العام
د. عبد العزيز بن محيي الدين خوجه
وزير الثقافة والإعلام
مدير الصحيفة ورئيس التحرير
حسين محمد بافقيه

السنة ٨٩ – العدد ٤٣٨٦ •• تصدر أسبوعياً

الجمعة ٧ المحرم ١٤٣٣ هـ الصحيفة الرسمية للمملكة العربية السعودية ـ تصدر من مكة المكرمة THE OFFIECIAL NEWS PAPER FOR THE GOVERNMENT OF KINGDOM OF SAUDI ARABIA - ISSUED FROM MAKKAH الموافق ٢ ديسمبر ٢٠١١ م

٥٩
- ولي العهد يستقبل رئيس الوزراء القطري ونائب رئيس مجلس الوزراء الكويتي

٦٠
- خادم الحرمين الشريفين يوجّه بإطلاق اسم الأمير محمد بن عبد العزيز على مستشفى جديد
- ولي العهد يستقبل رئيس مجلس الشورى وأمين مجلس التعاون الخليجي وسفراء دول المجلس وعمداء القارات

برئاسة خادم الحرمين الشريفين

مجلس الوزراء يقرّ نقل اختصاصات جرائم الرشوة والتزوير من "الرقابة" إلى "التحقيق والادعاء العام"

الرياض – واس

رأس خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر يوم الإثنين ٣ محرم ١٤٣٣هـ الموافق ٢٨ نوفمبر ٢٠١١م، في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وفي بداية الجلسة أعرب خادم الحرمين الشريفين باسمه واسم شعب وحكومة المملكة العربية السعودية عن التهنئة للأمتين الإسلامية والعربية بحلول العام الهجري الجديد ١٤٣٣هـ، سائلاً الله جل وعلا أن يجعله عام خير وبركة وسلام على الأمتين الإسلامية والعربية ودول العالم، وأن تنتهي فيه جميع الأزمات التي تشهدها الساحة الدولية، سواء الاقتصادية أو الأمنية، ليعيش العالم أجمع بإذن الله في أمن واستقرار.

ثم أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على المباحثات والمشاورات التي جرت خلال الأسبوع مع عددٍ من قادة الدول الشقيقة ومبعوثيهم حول مستجدات الأوضاع في المنطقة والعالم، ومن ذلك الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبد العزيز بن محيي الدين خوجه، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء استعرض بعد ذلك ما تشهده الساحة العربية من متغيرات وتطورات، ونوه في هذا الصدد بتوقيع فخامة الرئيس علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية اليمنية على المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، وتوقيع ممثلي الحكومة اليمنية وأحزاب اللقاء المشترك على الآلية التنفيذية للمبادرة، بحضور خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود أيده الله.

وقدر المجلس عالياً الجهود التي بذلها خادم الحرمين الشريفين وإخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي توجت بالتوقيع على المبادرة، حرصاً على وقف نزيف الدم بين الأشقاء في الجمهورية اليمنية، وحفاظاً على وحدة اليمن وأمنه واستقراره، معرباً عن أمل المملكة العربية السعودية أن يكون في توقيع هذه المبادرة نهاية للصراع، وأن ينعم الشعب اليمني الشقيق بالأمن والاستقرار، وتتحقق له طموحاته وتطلعاته في بناء مستقبل مزدهر.

ونوه المجلس بالجهود التي يبذلها مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية بشأن الوضع في سوريا، مشيراً إلى القرارات التي أصدرها يوم الأحد ٢ محرم ١٤٣٣هـ الموافق ٢٧ نوفمبر ٢٠١١م في هذا الشأن، تأكيداً على حرص الدول العربية على شعب سوريا وحمايته.

تفاصيل ص ٢

خادم الحرمين الشريفين يحضر مراسم التوقيع على المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية

الرياض – واس

بحضور خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله، وقع فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية، مساء يوم الأربعاء ٢٧ ذوالحجة ١٤٣٢هـ الموافق ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م، في قصر خادم الحرمين الشريفين بالرياض، على المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية. كما وقع ممثلو الحكومة اليمنية وأحزاب اللقاء المشترك على الآلية التنفيذية للمبادرة.

وقد بدأت مراسم التوقيع بتلاوة آيات من القرآن الكريم.

ثم ألقى خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله الكلمة التالية: بسم الله الرحمن الرحيم.. والحمد لله القائل في محكم كتابه: (يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين)، والصلاة والسلام على رسول الرحمة وعلى آله وصحبه أجمعين.

أيها الإخوة الأشقاء..

نرحب بكم في وطنكم المملكة العربية السعودية التي وفقها الرب جل جلاله، مع إخوتها في اليمن الشقيق ومع أشقائنا في دول مجلس التعاون الخليجي أن نحتفي اليوم بما وفقكم الله إليه من تحكيم العقل ونبذ الفرقة وجمع الكلمة، فقد زكى رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم بلادكم ووصفها بالإيمان والحكمة.

أيها الإخوة الكرام في اليمن الشقيق شعباً وحكومة..

اليوم تبدأ صفحة جديدة من تاريخكم، تحتاج منكم اليقظة وإدراك المصالح وتحديد الأهداف. فالحرية بكل أشكالها لا يمكن لها أن تستقيم دون المسؤولية. فإن اختلفا فإن النتيجة لذلك هي الفوضى في متاهات لا يعلمها غير الحق جل جلاله. ولا يكون ذلك إلا بالثبات على قوله الكريم: (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم). ولا يدفعكم الماضي إلى متاهات الظلام، وتذكروا قوله تعالى: (عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه والله عزيز ذو انتقام).

أيها الإخوة الأشقاء..

سيبقى وطنكم المملكة العربية السعودية كما كان في الماضي، عوناً لكم بعد الله، وهذا يستدعي منكم مواجهة التحديات القادمة بحكمة وصدق وشفافية. وليكن طريقكم إلى ذلك الصبر والعمل، وبدون ذلك لا مجال لتحقيق آمالكم وطموحاتكم وأهدافكم النبيلة.

ختاماً.. أقول قولي هذا وادعوكم للتمسك بقول الحق: (وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا).. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعد ذلك ألقى معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبد اللطيف بن راشد الزياني كلمة.

إثر ذلك وقع فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية على المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية.

ثم وقع ممثلو الحكومة اليمنية وأحزاب اللقاء المشترك على الآلية التنفيذية للمبادرة.

عقب ذلك ألقى مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن جمال بن عمر كلمة، عبر فيها عن سعادة الأمم المتحدة بهذه اللحظة بعد أن ساندت وبشكل قوي المبادرة الخليجية.

تفاصيل ص ٥٩

٣ قرارات | ٤ الإعلانات الحكومية للمرة الثانية | ١٣ العلامات التجارية | ٤٩ الإعلانات الحكومية للمرة الأولى | ٥٧ الإعلانات المنوعة

برئاسة خادم الحرمين الشريفين

مجلس الوزراء يقرّ نقل اختصاصات جرائم الرشوة والتزوير من "الرقابة" إلى "التحقيق والادعاء العام"

ترحيب بتوقيع الرئيس اليمني على المبادرة الخليجية وبشفافية ملك البحرين في كشف الحقائق

الرياض – واس

رأس خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود حفظه الله، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر يوم الإثنين ٣ محرم ١٤٣٣هـ الموافق ٢٨ نوفمبر ٢٠١١م، في قصر اليمامة بمدينة الرياض.

وفي بداية الجلسة أعرب خادم الحرمين الشريفين باسمه واسم شعب وحكومة المملكة العربية السعودية عن التهنئة للأمتين الإسلامية والعربية بحلول العام الهجري الجديد ١٤٣٣هـ، سائلاً الله جل وعلا أن يجعله عام خير وبركة وسلام على الأمتين الإسلامية والعربية ودول العالم، وأن تنتهي فيه جميع الأزمات التي تشهدها الساحة الدولية، سواء الاقتصادية أو الأمنية، ليعيش العالم أجمع بإذن الله في أمن واستقرار.

ثم أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على المباحثات والمشاورات التي جرت خلال الأسبوع مع عدد من قادة الدول الشقيقة ومبعوثيهم حول مستجدات الأوضاع في المنطقة والعالم، ومن ذلك الاتصال الهاتفي الذي تلقاه من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين.

الأوضاع العربية

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبد العزيز بن محيي الدين خوجه، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء استعرض بعد ذلك ما تشهده الساحة العربية من متغيرات وتطورات، ونوه في هذا الصدد بتوقيع فخامة الرئيس علي عبد الله صالح، رئيس الجمهورية اليمنية على المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، وتوقيع ممثلي الحكومة اليمنية وأحزاب اللقاء المشترك على الآلية التنفيذية للمبادرة، بحضور خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود أيده الله.

وقدر المجلس عالياً الجهود التي بذلها خادم الحرمين الشريفين وإخوانه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي توجت بالتوقيع على المبادرة، حرصاً على وقف نزيف الدم بين الأشقاء في الجمهورية اليمنية، وحفاظاً على وحدة اليمن وأمنه واستقراره، معرباً عن أمل المملكة العربية السعودية أن يكون في توقيع هذه المبادرة نهاية للصراع، وأن ينعم الشعب اليمني الشقيق بالأمن والاستقرار، وتتحقق له طموحاته وتطلعاته في بناء مستقبل مزدهر.

ونوه المجلس بالجهود التي يبذلها مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية بشأن الوضع في سوريا، مشيراً إلى القرارات التي أصدرها يوم الأحد ٢ محرم ١٤٣٣هـ الموافق ٢٧ نوفمبر ٢٠١١م في هذا الشأن، تأكيداً على حرص الدول العربية على شعب سوريا وحمايته.

وأضاف معالي وزير الثقافة والإعلام، أن المجلس رحب بخطاب جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، بمناسبة تسلم جلالته التقرير النهائي للجنة المستقلة لتقصي حقائق الأحداث التي مرت بها البحرين، مشيداً بالجهود الصادقة والرغبة الأكيدة لجلالته لكشف الحقائق بكل شفافية ونزاهة، وتأكيد سيادة القانون وضمان العدالة، وأن تنعم مملكة البحرين بالأمن والاستقرار والرخاء والازدهار.

أنشطة وفعاليات

كما تطرق المجلس إلى عدد من الفعاليات والنشاطات التي تمت خلال الأسبوع في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي، ومن ذلك الاجتماع العاشر لمجلس الدفاع المشترك لأصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع، في أبوظبي، والاجتماع الـ ١٢١ لأصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية التحضيري للدورة ٣٢ للمجلس الأعلى لمجلس التعاون، في الرياض، ومنتدى المستقبل الثامن لمجموعة دول الثمان والشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الكويت، مشدداً على أهمية التعاون واستمرار التنسيق بين دول المجلس لمواجهة التطورات الطارئة ومستجدات الأحداث بما يحفظ الأمن والاستقرار للمنطقة ويضمن لها النمو الطبيعي والتطور المدروس، مؤكداً أن دول المجلس قادرة بإذن الله على الحفاظ على مكتسباتها في مختلف المجالات، وأثبتت ولله الحمد دورها الرائد في المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة، في ظل التطورات الخطيرة التي مرت بها منذ تأسيس المجلس عام ١٩٨١م.

قرارات المجلس

وأفاد معالي الدكتور عبد العزيز بن محيي الدين خوجه، أن المجلس ناقش بعد ذلك جملة من الموضوعات في الشأن المحلي، واستعرض عدداً من المؤتمرات والملتقيات العلمية والتقنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي أقيمت في مدن المملكة خلال الأيام الماضية، ثم واصل مناقشة جدول أعماله وأصدر القرارات التالية:

إجراءات بهيئة الرقابة والتحقيق

أولاً: بعد الاطلاع على محضر اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري الخاص بدراسة قطاع الرقابة المركزية وأجهزة التحقيق، وعلى المعاملة المتعلقة في شأن تدافع الاختصاص بين هيئة الرقابة والتحقيق وهيئة التحقيق والإدعاء العام، في شأن المادة (الخامسة والعشرين) من نظام الإجراءات الجزائية، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٦٣/٨٩) وتاريخ ١٤٣١/١٠/١هـ، أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات، من بينها:

أولاً – إلغاء المادة (الثانية) من المرسوم الملكي رقم (م/٥١) وتاريخ ١٤٠٢/٧/١٧هـ، التي تنص على ما يلي "تتولى هيئة الرقابة والتحقيق، بالإضافة إلى الاختصاصات المسندة إليها، التحقيق في جرائم الرشوة والتزوير والجرائم المنصوص عليها في المرسوم الملكي رقم (م/٤٣) وتاريخ ١٣٧٧/١١/٢٩هـ".

ثانياً – استمرار هيئة الرقابة والتحقيق والجهات واللجان التي تباشر وقت إصدار القرار، التحقيق والادعاء العام (أو إحداهما)، في جرائم جنائية بموجب نصوص خاصة في مباشرة الاختصاصات والسلطات المتعلقة بالتحقيق أو الادعاء العام بحسب الأحوال المنصوص عليها في نظام الإجراءات الجزائية، وذلك إلى حين مباشرة هيئة التحقيق والادعاء العام تلك الاختصاصات والسلطات.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ثالثاً – نقل اختصاص هيئة الرقابة والتحقيق المتعلق بالتحقيق والادعاء العام في الجرائم الجنائية التي تباشرها الهيئة واختصاصات الجهات واللجان المتعلقة بالتحقيق والادعاء في الجرائم الجنائية، إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، ونقل الوظائف الشاغرة والمشغولة بشاغليها المتعلقة بالتحقيق والادعاء العام في الجرائم الجنائية (من وظائف تحقيق ووظائف مساعدة) من هيئة الرقابة والتحقيق، ووظائف التحقيق في الجهات واللجان التي تتولى مهمات التحقيق الجنائي إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، ويشترط في شاغلي وظائف التحقيق انطباق معايير التعيين لدى هيئة التحقيق والادعاء العام ومتطلباته عليهم.

رابعاً – نقل نشاط الرقابة المالية – الذي تقوم به حالياً هيئة الرقابة والتحقيق – إلى ديوان المراقبة العامة.

خامساً – استمرار هيئة الرقابة والتحقيق في ممارسة نشاط الرقابة الإدارية، ونشاط التحقيق الإداري والادعاء في المخالفات الإدارية والمالية.

سادساً – نقل نشاط المراجعة الميدانية، وما له صلة بهذا النشاط؛ بما في ذلك الوظائف الشاغرة والمشغولة من وزارة الخدمة المدنية إلى هيئة الرقابة والتحقيق.

زيادة مساهمة

ثانياً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المالية في شأن زيادة مساهمة المملكة في رأس مال المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وتفويض معاليه بالاكتتاب بكمية الأسهم اللازمة للمحافظة على وضع المملكة بوصفها أكبر دولة مالكة لأسهم المؤسسة بعد البنك الإسلامي للتنمية، وذلك في حال وجود فجوة تمويلية للاكتتاب في زيادة رأس مال المؤسسة، قرر مجلس الوزراء ما يلي:

١ – الموافقة على زيادة مساهمة المملكة في رأس مال المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من (١٣٫٥٠٠) سهم لتصبح (٦٠٫٠٠٠) سهم، بزيادة قدرها (٤٦٫٥٠٠) سهم، بقيمة إجمالية قدرها (٤٦٫٥٠٠٫٠٠٠) ستة وأربعون مليوناً وخمسمائة ألف دينار إسلامي، منها (١٣٫٥٠٠) سهم مساهمة من المملكة في الـ (٥٠٫٠٠٠) سهم المطروحة للاكتتاب العام من قبل الدول الأعضاء الحالية، والباقي وقدره (٣٣٫٠٠٠) سهم مساهمة من المملكة في الأسهم الإضافية المخصصة للاكتتاب من قبل الدول الأعضاء الراغبة في زيادة اكتتابها في رأس المال، علاوة على ما خصص لها في الاكتتاب العام.

٢ – تفويض معالي وزير المالية بالاكتتاب بكمية الأسهم اللازمة للمحافظة على وضع المملكة، بوصفها أكبر دولة مالكة لأسهم المؤسسة بعد البنك الإسلامي للتنمية، وذلك في حال وجود فجوة تمويلية للاكتتاب في زيادة رأس مال المؤسسة.

انضمام عضوية

ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على انضمام وزارة الشؤون الاجتماعية إلى عضوية اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال، المشكلة بموجب الفقرة (٢) من قرار مجلس الوزراء رقم (١٥) وتاريخ ١٤٢٠/١/١٧هـ.

الإستراتيجية الوطنية للنقل

رابعاً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير النقل في شأن التقرير النهائي للإستراتيجية الوطنية للنقل، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٣٣/٦٩) وتاريخ ١٤٣١/٧/١هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على الإستراتيجية الوطنية للنقل بالصيغة المرفقة بالقرار.

وتتضمن الإستراتيجية سياسات عامة وخططاً إستراتيجية تهدف إلى توفير قطاع متكامل يشمل جميع الأنماط، ويتميز بالسلامة والفاعلية والكفاية والتطور التقني، ويعمل على تشجيع وتعزيز التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية للمملكة على المستوى الدولي، ويضمن توفير بيئة صحية وآمنة لأفراد المجتمع، وهي في الوقت ذاته تتضمن برنامج عمل يحدد الإجراءات المطلوبة لتحقيق رؤية الإستراتيجية وأهدافها، ويركز على التنسيق بين الجهات المعنية بقطاع النقل بما يكفل تحقيق تلك الأهداف.

نقل وظيفي

خامساً: وافق مجلس الوزراء على نقل عبد الله بن علي بن محمد بن ملفي، من وظيفة (مستشار لشؤون التصنيف والتوظيف) بالمرتبة الخامسة عشرة، إلى وظيفة (وكيل وزارة الخدمة المدنية) بذات المرتبة بوزارة الخدمة المدنية ■

الرقابة والتحقيق

- تتولى "هيئة الرقابة والتحقيق" التحقيق في جرائم الرشوة والتزوير
- استمرار "هيئة الرقابة والتحقيق" في التحقيق في جرائم جنائية
- نقل اختصاص هيئة الرقابة والتحقيق إلى هيئة التحقيق والادعاء العام
- نقل نشاط الرقابة المالية إلى ديوان المراقبة العام
- استمرار هيئة الرقابة والتحقيق في ممارسة نشاط الرقابة الإدارية والتحقيق الإداري والادعاء في المخالفات الإدارية والمالية
- نقل نشاط المراجعة الميدانية إلى هيئة الرقابة والتحقيق